



نوعية المؤسسات وفعاليتها في جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي -دراسة تطبيقية لعينة من الدول-

## The Effectiveness of Institutional Quality in Attracting Investments and Achieving Economic Growth - An Empirical Study on a Sample of Countries -

مرابط بلال<sup>1</sup>\*

<sup>1</sup>جامعة الجزائر3 (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2019/09/12 ؛ تاريخ المراجعة : 2019/10/18 ؛ تاريخ القبول : 2019/10/31

الملخص :

تهدف الدراسة إلى إيضاح العلاقة التي تربط كلا من نوعية المؤسسات، الاستثمار والنمو الاقتصادي أي البحث في كيفية تأثير نوعية المؤسسات على نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، من خلال جذب الاستثمار. إتمدت الدراسة على منهجية القياس الاقتصادي في تقدير نموذج Solow المدعم بمقاييس النوعية المؤسساتية خلال الفترة 1996-2015، من خلال مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في المستوى الابتدائي للناتج، المستوى الابتدائي لمستوى التعليم في الثانوي، معدل النمو السكاني والاستثمار، نوعية المؤسسات والانفتاح التجاري. أظهرت نتائج القياس وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لنوعية المؤسسات على الاستثمار (تأثير مباشر) والنمو الاقتصادي (تأثير غير مباشر). من أهم ما تم استنتاجه، أن الدول المتقدمة تحقق مستويات عالية من حيث أداء النمو بحكم وجود بنية مؤسساتية قوية تعمل بشفافية وتحرص على تطبيق معايير الحكم الرشيد وهو ما شكل مناخا مميذا جاذبا للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية على غرار الانفتاح التجاري الذي ساهم في جذب رؤوس الأموال إليها. وعليه أوصت الدراسة الدول ذات الدخل المتوسط التي تملك هيكلًا مؤسسيًا ضعيفا انتهاز طريق ميثاقتها وتطبيقها لمعايير الحوكمة الرشيدة للوصول لمستويات دخل نصيرة لها.

الكلمات المفتاحية: نوعية المؤسسات، الاستثمار، النمو الاقتصادي، فوارق الدخل، الدول المتقدمة، البيانات المقطعية.

تصنيف JEL: O17 ، O40 ، O55 ، P51.

### Abstract

The study aims to clarify the relationship between the quality of institutions, investment and economic growth, ie research into how the quality of institutions affect the growth of per capita GDP, by attracting investment. The study relied on the methodology of economic measurement in estimating the Solow model supported by the measures of institutional quality during the period 1996-2015, through a set of variables, namely, the primary level of output, the primary level of education in secondary, the rate of population growth and investment, the quality of institutions and commercial openness. The measurement results showed that there is a statistically significant positive effect on the quality of institutions on investment (direct impact) and economic growth (indirect effect). One of the most important conclusions was that developed countries achieve high levels of growth performance due to the existence of a strong institutional structure that works transparently and is keen to apply the standards of good governance, which formed a distinctive atmosphere attractive for investments, whether domestic or foreign, such as trade openness, which contributed to attracting heads Funds to it. Therefore, the study recommended that middle-income countries with a weak institutional structure follow the path of their counterparts and apply good governance standards to reach their income levels.

**Keywords:** Institutional Quality, Investment, Economic Growth, Cross-country Income Differences, Advanced Countries, Cross-section Data.

**JEL classification:** O17 , O40, O55, P51.

\* MERABET Bilel

## I. المقدمة:

أن أغلب الدراسات المعدة والتي تبحث في تفسير الأسباب الكامنة وراء فوارق الدخل بين البلدان ، قد حاولت الإجابة عن إشكالية واحدة، لماذا توجد فوارق كبيرة في نصيب الفرد من الدخل بين البلدان؟ (Hall and Jones, 1999, P.83). إن الإجابة عن هذه الأسئلة تقتضي وجود دراية كافية بخصائص البلدان (ما يشمل سياساتها وبنيتها المؤسساتية) وهذا من أجل تحديد التأثير السبيبي على النمو الاقتصادي (Acemoglu, 2008, P.18). فقبل الغوص في الأسباب الرئيسية للنمو، علينا أولاً تحديد طبيعة العلاقة الترابضية بين معدلات النمو المباشرة أو كما يطلق عليها بـ "عناصر الارتباط" متمثلة في رأس المال المادي ورأس المال البشري والتكنولوجيا والنمو الاقتصادي.

لقد أثبتت العديد من الدراسات الإحصائية (Barro, 1991, P.418 ; P.427) وجود ارتباط موجب بين متوسط نسبة الاستثمار للناتج والنمو الاقتصادي، وكذلك بين متوسط سنوات التعليم والنمو الاقتصادي. ما يعني أن البلدان التي تنمو بسرعة هي تلك التي تستثمر أكثر في رأس المال المادي ورأس المال البشري (North, 1997, PP.1-2). عنصر آخر يحتل أهمية بالغة في عملية النمو ألا وهو "التكنولوجيا"، في هذا الإطار، أشار العديد من الاقتصاديين على أن الفوارق التكنولوجية لا تؤدي فقط إلى فوارق في تقنيات الإنتاج (ما يشمل نوعية الآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية) وإنما تؤدي كذلك إلى تباينات في الفعالية الإنتاجية (Acemoglu, 2008, P.19). فإذا كانت هذه العوامل (أي رأس المال المادي والبشري والتكنولوجيا) جد مهمة في خلق فوارق الدخل بين البلدان وتفسير النمو الاقتصادي بشكل مباشر، هنا نجد أنفسنا نطرح سؤالاً آخر ألا وهو: لماذا فشلت بعض المجتمعات في تحسين التكنولوجيا، في الاستثمار أكثر في رأس المال المادي وفي تحقيق تراكم ملائم من رأس المال البشري؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال، تقتضي فهم الأسباب العميقة أو الرئيسية للنمو الاقتصادي والمتمثلة في "دور السياسات والمؤسسات (البنية التحتية الاجتماعية)، الثقافة والجغرافيا" (Acemoglu, 2008, P.20)، (Hall and Jones, 1999, P.84)، (Rodrik et al, 2002, P.4). فالسياسات لها دور كبير في خلق تباينات في مسارات النمو بين المجتمعات في ظل تطابق أو تماثل الفرص، التفضيلات وهياكل السوق. أما عن الفوارق الجغرافية فهي تؤثر على البيئة التي يعيش فيها الأفراد، كما أن لها تأثيراً على إنتاجية الزراعة، وفرة الموارد الطبيعية، مع بعض القيود المفروضة على سلوكيات الأفراد. وبالنسبة للفوارق المؤسساتية فهي بدورها تؤثر على القوانين والتنظيمات التي تحكم وظائف الأفراد والشركات، كما أنها تشكل حوافز لتراكم رؤوس الأموال، الاستثمار والتجارة. في حين أن الفوارق الثقافية فلها دور في تحديد قيم الأفراد، تفضيلاتهم ومعتقداتهم.

اتفق North و Thomas (North and Thomas, 1973, P.2) ، (Ménard and Shirley, 2011, P.13) على أن الفوارق الحاصلة بين المؤسسات السائدة في البلدان هو السبب في وجود فوارق معدلات النمو (Acemoglu, 2005, P.388). حيث عرف North المؤسسات على أنها قواعد اللعبة في المجتمع (North, 1990, P.3) ، واعتبرها مجموعة من القيود الرسمية وغير الرسمية والتي تشكل هيكلًا محفزًا للتفاعلات البشرية سواء كانت سياسية، اجتماعية أو اقتصادية (North, 1991, P.97) ، ما يساهم في تعزيز الكفاءة وتقوية الأداء الاقتصادي. إن ربط مصطلح المؤسسات بالتنوع دفع بالباحثين إلى ابتكار مصطلح جديد يطلق عليه "الحكومة" أو ما يقصد به "نوعية المؤسسات" ، وهنا نجد أن Kaufmann وآخرين قد صاغوا مفهومًا مضبوطًا للحكومة فاعتبروها "الطريقة التي تمارس بها السلطة في أي بلد سواء من حيث التقاليد أو طريقة عمل المؤسسات، لتشمل بذلك: عملية اختيار ومراقبة واستبدال الحكومات ؛ مدى قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات فعالة وسليمة ؛ درجة احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بينهم" (Kaufmann et al, 2010, P.4). هذا وتشير الدراسة المقدمة من قبل Aron إلى وجود مصادر عديدة للبيانات الإحصائية والتي يمكن استخدامها لتحليل آثار نوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي والتنمية بصفة عامة، لكن هذه البيانات لا تصدر عن قاعدة واحدة (Aron, 2000, PP.107-113). من أشهر مصادر البيانات نجد BERI (Business Environment Risk Intelligence) تقوم هذه الأخيرة بإصدار أربعة مؤشرات تتمثل في: تفشي البيروقراطية (Bureaucratic Delay)؛ إمكانية التأميم (Nationalization Potential)؛ تنفيذ العقود (Contract Enforceability)؛ ونوعية البنية التحتية (Infrastructure Quality). قاعدة بيانات أخرى يطلق عليها ICRG (International Country Risk Guide)، هي الأخرى توفر خمسة مقاييس للنوعية المؤسساتية وهي: سيادة القانون (Rule of Law)؛ الفساد في الحكومة (Corruption in Government)؛ نوعية البيروقراطية (Quality of the Bureaucracy)؛ مخاطر نزع الملكية (Expropriation Risk of Private Investment)؛ التنصل عن العقود المبرمة من طرف الحكومة (Repudiation of Contract by Government). يطلق على مقاييس النوعية المؤسساتية الخاصة بكل من BERI و ICRG اسم "مؤشرات الجيل الأول للنوعية المؤسساتية" (Knack, 2002, P.17). مصدر آخر متمثل في قاعدة البنك الدولي لمعايير الحكومة (WGI) (Worldwide Governance Indicators) والتي قام ببنائها Kaufmann وآخرين سنة 1997، تشمل بدورها على ستة مؤشرات هي: مكافحة الفساد (Control of Corruption)؛ سيادة القانون (Rule of Law)؛ فاعلية الحكومة (Government Effectiveness)؛

## نوعية المؤسسات وفعاليتها في جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي -دراسة تطبيقية لعينة من الدول، (ص ص: 1-11)

نوعية النظام (Regulatory Quality)؛ الاستقرار السياسي وغياب العنف أو الإرهاب (Political Stability and Absence of Violence/Terrorism)؛ إبداء الرأي والمساءلة (Voice and Accountability). يمثل المتوسط البسيط لهذه المؤشرات الستة ما يعرف بمؤشر نوعية المؤسسات العام (نفس المبدأ في حساب المؤشر العام للحكومة بالنسبة لـ BERI و ICRG لكن وحدات القياس تختلف حسب كل مصدر (Islam and Montenegro, 2002, P.7)) والذي تتراوح قيمته بين (2.5) و(-2.5)، حيث توافق القيمة (2.5) أداء جيدا للهيكل المؤسساتي السائد في بلد معين بينما القيمة (-2.5) تمثل أسوأ أداء لهذا الأخير.

إن اختيارنا لهذا الموضوع جاء ليتوافق مع الأهداف التي سطرها الدراسات السابقة، ومن هنا كان ولا بد من البحث أو التحقيق حول طبيعة العلاقة التي تربط كلا من نوعية المؤسسات، الاستثمار والنمو الاقتصادي أو بالأحرى في كيفية تأثير نوعية المؤسسات على نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، من أجل تفسير فوارق الدخل بين البلدان، والوقوف على التحديات التي تواجه الاستثمار وعملية تسريع النمو الاقتصادي. في محاولة منا للإحاطة بمحمل عناصر الموضوع، ارتأينا تقسيم العمل على النحو التالي: القسم الأول عبارة عن مقدمة مفصلة تشمل في طياتها أهم التصورات التي وضعتها أدبيات النمو الاقتصادي والفكر المؤسساتي، القسم الثاني خصص لتقديم نتائج مجموعة من أهم الدراسات التطبيقية التي حللت أثر نوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي (التأثير المباشر والتأثير غير المباشر عبر قناة الاستثمار)، القسمين الثالث والرابع يتناولان البعد التطبيقي لهذا الموضوع، قسم خامس وأخير كخاتمة شاملة لأهم الاستنتاجات والتوصيات، ندرج بعده قائمة من المراجع الموظفة في البحث مع مجموعة من الملاحق.

### II. الدراسات السابقة:

أجمعت دراسات كثيرة على وجود فوارق هائلة في طريقة تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية بين البلدان، وقد أرجعت السبب إلى الفوارق الكبيرة في نوعية المؤسسات الاقتصادية السائدة في هذه الدول، مؤكدة بذلك العلاقة الترابطة القوية بين هذه المؤسسات والأداء الاقتصادي (Acemoglu and Robinson, 2008, P.3). كما أشارت إلى أن الدول التي تملك مؤسسات جيدة وتولي أهمية لحماية حقوق الملكية وتعطي إطارا يتمتع بمصدقية وفعالية عند تنفيذ سياساتها، وسعيها للاستثمار أكثر في رأس المال المادي والبشري، تحقق معدلات هائلة في مستويات الدخل (Acemoglu, 2001, P.1369). نجد دراسة Edison (2003) التي اختبرت تأثير المؤسسات على كل من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (التنمية الاقتصادية)، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج (النمو الاقتصادي) والانحراف المعياري لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج (تطايير النمو). أثبت الباحث من خلال هذه الدراسة وجود أثر قوي ومعنوي للمؤسسات على الأداء الاقتصادي مشيرا إلى أن النتائج الاقتصادية ستتحسن بشكل جوهري إذا ما قامت الدول النامية على وجه الخصوص بتحسين نوعية مؤسساتها. كما يرى Edison بأن السياسات غير مهمة، ولكن تأثيرها على الأداء الاقتصادي لأي بلد تحجبه فعلا قوة وتأثير المؤسسات. نفس النتائج توصل لها MacFarlan وآخرون (2003)، من خلال التحليل التطبيقي الجديد الذي قاموا به للخروج بنتيجة تخدم تطلعات صناع القرار. قامت إستراتيجية النمذجة القياسية على بناء نظام مكون من معادلتين، المعادلة الأولى تحتم بتحليل أثر كل من المؤسسات والسياسات على الأداء الاقتصادي، في حين أن المعادلة الثانية فتقيس مدى تأثير المؤسسات بالعوامل الخارجية (الجغرافيا) (نفس فكرة Sachs، 2003)، في عينة كلية تشمل 94 دولة (25 دولة متقدمة و69 دولة نامية) خلال الفترة 1960-1998، وقد تم تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين. أظهرت نتائج التقدير أن كل مقياس من مقاييس نوعية المؤسسات (درجة الفساد، حقوق الملكية، فعالية القطاع الخاص والقدرات التنظيمية) له تأثير إحصائي معنوي على نصيب الفرد من الناتج وكذا على معدل نمو هذا الأخير. وفيما يخص إيجابتهم عن السؤالين التاليين: أي دور تلعبه المؤسسات في تفسير التنمية الاقتصادية؟ وهل تساعد السياسات الاقتصادية الكلية في تفسير مستويات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي؟ فقد أظهرت النتائج أن معاملات متغيرات نوعية المؤسسات كانت معنوية بشدة على عكس معاملات السياسات الاقتصادية، وهذا دليل على أن المؤسسات هي السبب الأساسي لفوارق الدخل بين البلدان.

نفس المنطلق ونفس الهدف بالنسبة لدراسة Knack و Keefer (1995)، اللذان كانا يسعيان إلى اختبار طريقة تأثير نوعية المؤسسات (وعلى وجه الخصوص درجة حماية حقوق الملكية) على النمو الاقتصادي. استخدمنا في ذلك مجموعة من المؤشرات الصادرة عن BERI و ICRG كقاعدتين خاصتين بمؤشرات نوعية المؤسسات. تمثلت المؤشرات المستخدمة في قابلية تنفيذ العقود (BERI) ومخاطر نزاع الملكية (ICRG)، وقد أظهرت النتائج أن درجة حماية حقوق الملكية تملك تأثيرا كبيرا على الاستثمار (يتشجع المستثمرون عندما يكون البلد يولي أهمية لحماية حقوق الملكية لكنهم ينفرون من الوسط الذي تعيب فيه الرقابة والحماية) ومن ثم على النمو الاقتصادي. قام الباحثان بمقارنة نتائج استخدام مؤشرات BERI و ICRG للنوعية المؤسساتية ومدى تأثيرها على النمو مع مؤشرات الحرية السياسية الخاصة بـ Gastil وقد كانت النتائج متوافقة، حيث أبرزنا أن ارتفاع معدلات تقارب مستويات الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية يحصل عندما يتم إدراج متغيرات حقوق الملكية في نماذج انحدارات النمو، وتكون هذه النتائج قوية عند إدراج مقاييس لتراكم عوامل الإنتاج وكذا تلك الخاصة بالسياسات الاقتصادية. أما Mauro (1995)، فقد قام باختبار العلاقة التي تربط بين المؤسسات والنمو من خلال ثلاث متغيرات صادرة عن قاعدة BI (Business International) تمثلت في: الفساد، مؤشر تفشي البيروقراطية ومؤشر الاستقرار السياسي. أكد Mauro على وجود

## نوعية المؤسسات وفعاليتها في جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي -دراسة تطبيقية لعينة من الدول، (ص ص: 11-1)

ارتباط معنوي بين المؤشرات الثلاثة والاستثمار والنمو، وقد خلص إلى أن الفساد يعمل على خفض حجم الاستثمار ما يعكس بشكل غير مباشر على النمو، بينما المؤشرين الآخرين فقد كان الارتباط موجبا ومعنوياً.

قام Rodrik وآخرون سنة 2002 بتقدير المساهمة الخاصة بكل من المؤسسات، الجغرافيا والتجارة في تحديد فوارق مستويات الدخل بين البلدان. أشارت نتائج القياس إلى أن المؤسسات تلعب دور الورقة الراجحة في عملية النمو، حيث تعتبر المؤسسات الجيدة والحماية الأكبر لحقوق الملكية وسيادة القانون من أهم العوامل التي تعزز الاستثمار وتزيد من مستوى دخل الأفراد. عند قيام الباحثين بالتحكم في متغيرة المؤسسات، وجدوا أن للجغرافيا أو هبات الطبيعة تأثيراً مباشراً ضعيفاً على مستوى الدخل، غير أنها (الجغرافيا) تعتبر محمداً مهماً لنوعية المؤسسات (لها أثر غير مباشر قوي على المؤسسات)، في حين أن التجارة (التكامل) ليس لها تأثير مباشر على مستويات الدخل، لكنها تملك أثراً موجبا على نوعية المؤسسات. دراسة أخرى صبت في نفس السياق، تخص كلا من Vijayaraghavan و Ward (2005)، اللذين قاما باختبار العلاقة التي تربط بين البنية المؤسساتية ومعدلات النمو في عينة مكونة من 43 دولة خلال الفترة 1975-1990. مستعينين بنموذج النمو النيوكلاسيكي ومجموعة واسعة من متغيرات نوعية المؤسساتية نذكر منها: حماية حقوق الملكية، الحكومة، الحرية السياسية وحجم الحكومة. ساهمت هذه المتغيرات في إبراز أهمية المؤسسات ودورها في تحديد الفوارق المشاهدة في معدلات النمو بين الدول، حيث رصدت معنوية مؤشري حماية حقوق الملكية وحجم الحكومة في تفسير فوارق النمو.

من بين الدراسات التي أعطت المرتبة الثانية للمؤسسات في تأثيرها على النمو، نجد دراسة Glaeser وآخرين (2004)، والتي حاولوا من خلالها مراجعة النقاش القائم حول أن المؤسسات السياسية سبب للنمو الاقتصادي، أم أن النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال البشري يقودان لتحسين نوعية المؤسسات. عند اختبارهم للفرضية القائلة أن المؤسسات سبب لنمو الأجل الطويل، وجدوا بأن أغلب مؤشرات نوعية المؤسساتية مبنية بطريقة لا تتلاءم مع البعد النظري. أما نتائج التقدير وتحليل الارتباطات، فقد أشارت إلى أن المستوى الابتدائي للتعليم (مؤشر رأس المال البشري) أقوى مفسر للنمو مقارنة بالمؤسسات. نصت الدراسة على أن البلدان الفقيرة تستطيع الخروج من وضعيتها عبر إقرار سياسات جيدة وتحسين مؤسساتها السياسية. كما أكدت الدراسة على أن المؤسسات تملك تأثيراً سببياً موجبا على النمو، وأن التأثير العكسي أي من النمو نحو المؤسسات أيضاً مؤكداً.

أما عن الدراسات التشاؤمية التي لم تجد أي تأثير للمؤسسات على النمو، نجد دراسة Dollar و Kraay (2003)، التي سعت إلى تحديد الآثار الجزئية لتكامل التجارة ونوعية المؤسسات على معدلات نمو الأجل الطويل. استخدمت هذه الدراسة مجموعة من المحددات الجغرافية للتجارة والمحددات التاريخية للمؤسسات كمتغيرات أدواتية، وقد توصلت إلى أن الفوارق في المؤسسات والتجارة بين البلدان لا تقدم معلومات كافية حول آثار هذه المتغيرات على نمو الأجل الطويل. وعلى العكس، جاءت دراسة Brada وآخرين (2016) لتحاول الإجابة عن الأسئلة التالية: هل فتح الاقتصاد لصالح النمو؟ هل هنالك تأثير للمؤسسات السياسية والاقتصادية على نمو النشاط الاقتصادي؟ هل هنالك علاقة آنية بين المؤسسات والانفتاح التجاري، وهل توجد تفاعلات بينهما؟ هل يوجد تأثير عكسي للنشاط الاقتصادي على كل من الانفتاح التجاري ونوعية المؤسسات؟. استند الباحث في إجاباته إلى مجموعة من الدراسات التطبيقية، التي حققت في دور الانفتاح التجاري، تنويع الصادرات والمؤسسات على تطاير نصيب الفرد من الناتج. جاءت نتائج هذه الدراسات متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث اعتبرت أن المستوى المنخفض للتنوع سيقفلص من التأثير الإيجابي للانفتاح التجاري على تطاير النمو، في حين أن فتح الاقتصاد عبر التجارة وتحرير الاستثمار عبر المنافسة القوية سيؤدي إلى تحسين فعالية إعادة توزيع الدخل. نفس النتيجة سجلت بالنسبة للتحسينات في نوعية المؤسسات خاصة السياسية منها.

### III. البيانات ومنهجية القياس الاقتصادي:

أدت التطورات الحاصلة في مستويات النمو العالمية والفوارق الناجمة عن البنى التحتية الاجتماعية للبلدان، إلى بروز موضوعين هامين أحداً قسماً وافراً من التحليل، خاصة ما يتعلق بجانب التحليل القياسي لظاهرة النمو الاقتصادي. إن الهدف من الموضوع الأول يقتضي الإجابة عن السؤال التالي: هل الاختلافات المعاصرة بين الاقتصاديات مؤقتة (عابرة) عبر أفق زمني طويل؟. أما الموضوع الثاني، فيتعلق بجانب تمييز محددات النمو، وهنا السؤال الذي يطرح: أي من العوامل يبدو بأنه يشرح الفوارق الحاصلة في معدلات النمو؟ (Durlauf et al, 2004, P.27).

للإجابة عن الأسئلة السابقة يجب علينا وضع إطار للمنهجية الإحصائية (أو القياسية)، بدءاً بتوصيف النموذج الإحصائي الذي يدرس فوارق معدلات النمو بين البلدان، ويأخذ بعين الاعتبار تأثيرات مختلف المحددات (متغيرات الدراسة) على النمو بما فيها الشروط الابتدائية، في مرحلة مولية نقوم بتقدير هذا النموذج و تفسير النتائج المحصلة. ولهذا سنخصص هذا القسم لوصف النموذج الإحصائي المستخدم (ومتغيرات الدراسة)، الذي يمكننا من الإجابة عن إشكاليتنا والمتمثلة في السؤال التالي: كيف تؤثر نوعية المؤسسات على الاستثمار ونمو الأجل الطويل؟

#### 1. توصيف النموذج:

## نوعية المؤسسات وفعاليتها في جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي -دراسة تطبيقية لعينة من الدول، (ص ص: 11-1)

لتحقيق أهداف الدراسة، سنعمد على نموذج النمو النيوكلاسيكي الخاص بـ Mankiw, Romer, Weil (1992, MRW) أو ما يطلق عليه "نموذج Solow للنمو الداخلي المدعم"، والممثل بالصيغة الرياضية التالية (Durlauf et al, 2004, PP.34-35):

$$y_i = \beta \log y_{i,0} + \psi X_i + \pi Z_i + \varepsilon_i$$

حيث تمثل  $y_i$  معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام،  $y_{i,0}$  المستوى الابتدائي للدخل الفردي والذي يعد متغيراً مهماً نظراً للدور الذي يلعبه في تحليل تقارب مستويات الناتج بين البلدان.

تشمل  $X_i$  على محددات النمو الاقتصادي المقترحة من قبل Solow والمتمثلة في الثابت، مؤشري رأس المال المادي والبشري، والانحدار الفعلي لرأس المال (يطلق عليها اسم متغيرات الحالة (State Variables) وهي أساس تحليلات النمو) (Barro and Sala-i-Martin, 2004, PP.515-516). أما عن  $Z_i$  فهي بدورها تشمل محددات النمو المقترحة من قبل الدراسات التطبيقية بما فيها متغيرات النوعية المؤسساتية والانفتاح التجاري... الخ (تدعى بالمتغيرات التحكمية (Control or Environmental Variables)). تمثل  $\beta$ ،  $\psi$  و  $\pi$  وسائط التقدير، مع العلم أن  $\beta$  تعبر عن سرعة التقارب، بينما  $\varepsilon_i$  فهو يمثل حد الخطأ العشوائي.

تعتبر الصيغة الرياضية المذكورة سابقاً، أساس النمذجة القياسية للنمو، ويدعى هذا النوع من الانحدار "انحدار Barro"، وهي تستخدم لدراسة المحددات البديلة للنمو (Durlauf et al, 2004, P.35).

### 2. منهجية القياس الاقتصادي و متغيرات الدراسة:

أثناء محاولتنا تقدير المعادلة أعلاه، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار إمكانية مواجهتنا لمشكلتين رئيسيتين. المشكلة الأولى متعلقة بالجانب التطبيقي، الذي يخص كيفية قياس متغيرات البنية التحتية الاجتماعية (في حالتنا نهتم بالمؤسسات). في حين أن المشكلة الثانية تتعلق بالجانب المفاهيمي، الذي يبحث في كيفية الحصول على تقديرات دقيقة لوسائط متغيرات البنية الاجتماعية التي تشملها المعادلة السابقة (Romer, 2012, P.164).

تعتمد الدراسة التي سنقوم بها على فرضية امتلاكنا لمقاييس مثالية للنوعية المؤسساتية، وبهذا نركز على المشكلة الثانية، حيث سنقوم بتقدير المعادلة المذكورة سابقاً باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS (نفس ما قامت به الدراسات السابقة الخاصة بالانحدارات البيانات المقطعية)، مفترضين في هذا الصدد أن طريقة OLS تنتج مقدرات غير متحيزة، ما يعني أن متغيرات الطرف الأيمن يجب أن لا ترتبط مع البواقي (افتراض غياب مشكل داخلية المتغيرات المفترضة).

تتفق منهجية التحليل الوصفي المتبعة من طرفنا مع طرق التقييم والتحليل التي جاءت بها الدراسات السابقة، وهذا بدراسة وضعية 65 دولة (تشمل هذه الأخيرة عينتين، الأولى مشكلتة من 32 دولة ذات دخل متوسط (الدول النامية) بينما الثانية فهي تخص 33 دولة ذات دخل عال (الدول المتقدمة)، أنظر الملحق 1) خلال الفترة 1996-2015 من حيث مؤشرات النوعية المؤسساتية (مؤشرات الحوكمة)، الاستثمار والنمو الاقتصادي، مركزين في ذات الوقت على تحليل فوارق الدخل وفوارق البنية المؤسساتية عبر المناطق الجغرافية (أنظر الملحق 2) وكذا تحليل وضعية الجزائر عبر المقارنة المعيارية. أما عن منهجية القياس الاقتصادي فهي تقوم على تقدير نموذج Solow المدعم بمقاييس النوعية المؤسساتية، حيث تقتصر الدراسة القياسية على تحليل وضعية اقتصاديات الدخل العالي، أي أن العينة المستخدمة تخص 33 دولة متقدمة خلال الفترة 1996-2015. تمثلت متغيرات الدراسة في مجموعة من متغيرات الحالة والمتمثلة في المستوى الابتدائي للناتج، المستوى الابتدائي لمستوى التعليم في الثانوي، معدل النمو السكاني، إضافة لمتغيرات أخرى تعرف بالمتغيرات التحكمية وهي: نسبة الاستثمار للناتج، نوعية المؤسسات والانفتاح التجاري (الملحق 3 يعطي وصفاً شاملاً لمتغيرات الدراسة ومصادر الحصول على بياناتها).

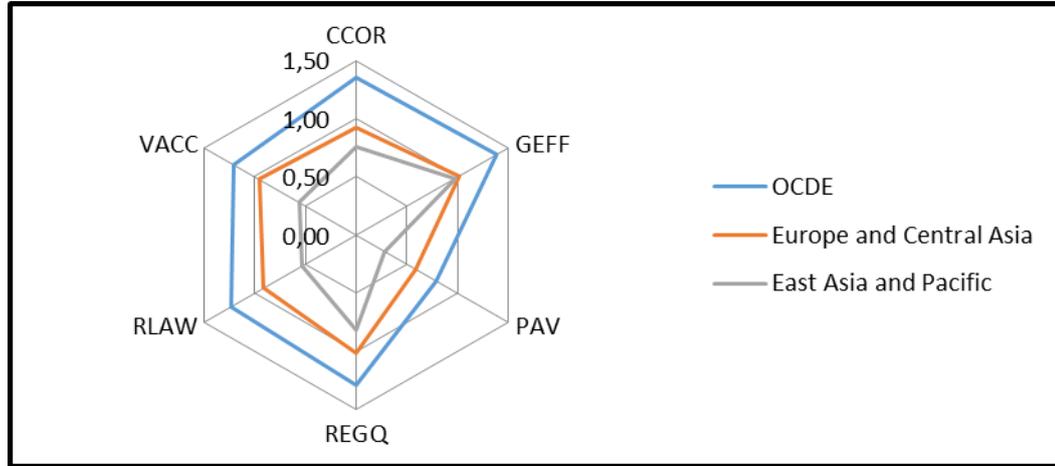
### IV. مناقشة النتائج المحصلة:

نخص هذا القسم مناقشة نتائج العمل التطبيقي الذي قمنا به، والذي نستعمله بتحليل أداء المؤسسات، الاستثمار والنمو الاقتصادي مستعينين بأدوات الإحصاء الوصفي في ذلك، لنقوم بعد ذلك بتفسير نتائج تقديرات انحدارات النمو، ومن ثم الخروج بنتائج تخدم أهداف البحث.

#### 1. تحليل وصفي لأداء المؤسسات والاستثمار والنمو الاقتصادي:

نستعمل دراستنا الوصفية بتحليل أداء المؤسسات حسب المناطق الجغرافية/ التكتلات الاقتصادية خلال الفترة 1996-2015. إذ يتضح حسب الجدول المدرج في الملحق 4، أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، منطقة أوروبا ووسط آسيا (ECA) وكذا منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي (EAP) تحقق أعلى أداء من حيث نوعية المؤسسات (أنظر الملحق 5: 1.22 بالنسبة لـ OECD، 0.91 بالنسبة لـ ECA و 0.66 بالنسبة لـ EAP)، ولعل أبرز ما يمكن ملاحظته هو أن أغلب الدول المتقدمة تنتمي إلى هذه المناطق أو التكتلات الاقتصادية، وهنا نستنتج بأن هذا الأداء الجيد يعزو إلى سهر هذه الدول على فاعلية قراراتها الحكومية (GEFF) بالدرجة الأولى، مكافحة الفساد (CCOR) في المرتبة الثانية، تليه نوعية النظام (REGQ) السائد في هذه المجتمعات، و الحرص على تطبيق القوانين وسيادتها (RLAW) والشكل 1 يظهر بشكل واضح هذا الأداء.

الشكل 1: أداء الدول المتقدمة من حيث مؤشرات النوعية المؤسساتية الستة

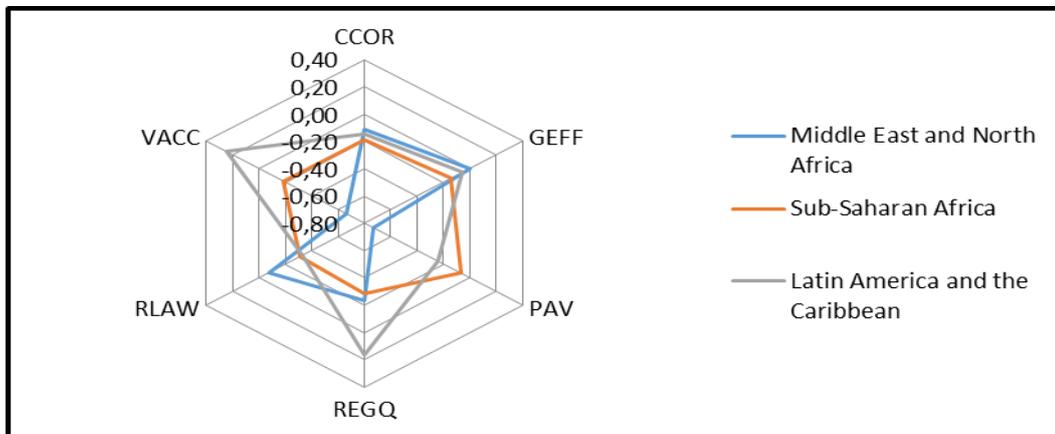


المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي (WGI 2016)

إن طبيعة البنية التحتية الاجتماعية وعلى الخصوص البنية المؤسساتية التي تمتاز بها الدول المتقدمة، جعلها تمتلك مناخا مميذا وجيدا لاستقطاب رؤوس الأموال والاستثمار فيها، ما ساعد على تسريع عملية النمو الاقتصادي (أنظر الملحق 5، 1.04 % بالنسبة لـ ECA، 0.89 % بالنسبة لـ EAP، و 0.81 % بالنسبة لـ OECD) في ظل الانفتاح التجاري في هذه البلدان والذي بدوره سجل مستويات عالية من حيث الأداء (أنظر الملحق 5، 94.78 % بالنسبة لـ ECA، 87.29 % بالنسبة لـ OECD، و 81.13 % بالنسبة لـ EAP).

أما عن الدول النامية والتي تتوزع عبر المناطق الجغرافية التالية: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى (SUBS) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)، فيبدو بأنها قد حققت أسوأ أداء للنوعية المؤسساتية (أنظر الملحق 5، -0.07 - بالنسبة لـ LAC، -0.20 - بالنسبة لـ SUBS و -0.29 - بالنسبة لـ MENA). هذا ويتبين حسب الشكل 2 الذي يخص أداء مؤشرات النوعية المؤسساتية الستة وقيم هذه الأخيرة الواردة في الملحق 4، بأن منطقة الـ MENA تملك أسوأ أداء من حيث مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف أو الإرهاب (PAV -) (0.73)، يليه مؤشر إبداء الصوت والمساءلة VACC (-0.66) وكذا نوعية النظام REGQ (-0.24). أما عن منطقة جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى فهي تتمتع بمناخ درجة سيادة القانون RLAW فيه هي الأضعف (-0.31) نفس الشيء ملاحظ بالنسبة لنوعية النظام REGQ (-0.29) الذي وكما هو معلوم تسوده مبادئ ومرتكزات الدكتاتورية. في حين أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فنجدها تحقق أداء جيدا من حيث مؤشري إبداء الصوت والمساءلة VACC وكذا نوعية النظام REGQ (0.25 و 0.16 على التوالي)، بينما أسوأ أداء حققه مؤشر سيادة القانون RLAW (-0.33) يتبعه مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PAV -0.24).

الشكل 2: أداء الدول النامية من حيث مؤشرات النوعية المؤسساتية الستة



المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي (WGI 2016)

## نوعية المؤسسات وفعاليتها في جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي -دراسة تطبيقية لعينة من الدول، (ص ص: 11-1)

إن هذا المناخ السيئ والبنية المؤسساتية الهشة التي تتمتع بها البلدان النامية، قد كبح من إرادة ورغبات المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، على الرغم من الامتيازات الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها. فالمجتمع الذي لا تسوده ضوابط قانونية تحكم مختلف التفاعلات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وتطفوا عليه التوجهات الدكتاتورية في تسيير السياسات، يجعل من المستثمرين غير مطمئنين لمصير مشاريعهم، خاصة إذا ضاعت حقوق الملكية الخاصة بهم. وكما هو معلوم فإن الاستثمار هو الركيزة الأساسية لعملية النمو باعتباره المسرع، وبالتالي فإن هذا الوضع الرديء، سينعكس سلباً على الأداء الاقتصادي عموماً والنمو الاقتصادي خصوصاً، رغم ما قد يتوفر من إمكانيات استثمارية هائلة (طبيعية ومادية).

وعن أداء الجزائر من حيث مؤشر النوعية المؤسساتية فقد كان الأضعف (-0.89) مقارنة بأداء مصر (-0.52) والأردن (0.00) أو حتى بالمقارنة مع أداء اقتصاديات الدخل المتوسط كافة (-0.32). هذا يعني بأن بزوغ الهيكل المؤسساتي كركيزة أساسية لتحقيق النمو قد حجبت لعدة الموارد الطبيعية، إذ نجد بأن سوء التسيير وغياب الشفافية جعل مصادر الدخل هذه تضيق هباء دون استثمارها بشكل فعال.

إن التحليل الوصفي الوحيد الذي أجريناه، أظهر وجود علاقة إيجابية بين النمو، الاستثمار والحوكمة بالنسبة للدول المتقدمة على عكس الدول النامية بما فيها الجزائر، أين سجلنا الأثر السلبي للنوعية المؤسساتية على الاستثمار والنمو، وتعد هذه النتائج أولية سنعمل على تدعيمها بنتائج الدراسة القياسية التي سترد لاحقاً.

### 2. مناقشة نتائج تقدير انحدارات النمو:

يعرض الجدول المذكور في الملحق 6 نتائج تقدير نماذج انحدارات النمو الأربعة، حيث تمثل المعادلة (1) نموذج  $MRW$  البسيط أو كما يطلق عليه كذلك "نموذج Solow المدعم برأس المال البشري"، بينما المعادلة (2) فتمثل نموذج  $MRW$  البسيط والموسع بمقاييس النوعية المؤسساتية، أما المعادلة (3) فتمثل نموذج  $MRW$  المدعم بمؤشرات الحوكمة والانفتاح التجاري، وعن المعادلة (4) والأخيرة، فالواضح فيها بأننا قمنا بحذف متغيرة النمو السكاني  $GPOP$  وهذا رغم الأهمية التي تأخذها من الناحية النظرية وبالتالي لا يجب إقصاؤها على أساس المعنوية الضعيفة، إلا أننا سحبنا تأثيرها من النموذج، لأن ذلك لم يؤدي إلى تغيرات كبيرة في النتائج المحصلة.

تتوافق النتائج المحصلة مع التوقعات المتعلقة بطبيعة العلاقة بين كل من المؤسسات والنمو الاقتصادي (تأثير مباشر على الاستثمار) وكذا بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وهذا بالفعل ما تظهره نتائج الملحق 6 باعتبارها ذات معنوية إيجابية عالية. إذ يتضح حسب المعادلة (1)، بأن أغلب المتغيرات لا تملك تأثيراً على متوسط نمو الناتج الداخلي الخام  $GROWTH$ ، إلا أن شرط التقارب كان محققاً، وهذا ما انعكس في الإشارة السالبة المعنوية لعلمة متغيرة المستوى الابتدائي للدخل  $LPCPGDP96$  (-0.0168). تحسنت نتائج التقدير بشكل ملحوظ عند إدراج متغيرة النوعية المؤسساتية  $INST$  في المعادلة (2) والتي يظهر بأنها تملك تأثيراً مباشراً إيجابياً على الاستثمار  $INV$  (الوسيط المقدر الخاص بمتغيرة الاستثمار مساو ل 0.0355)، كما أن لها تأثيراً غير مباشر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي (الوسيط المقدر مساو ل 0.0066). نفس الشيء يلاحظ في المعادلة (3) الموسعة بمقاييس الانفتاح التجاري  $OPN$ ، والذي يملك بدوره أثراً إيجابياً على كل من الاستثمار  $INV$  والنمو  $GROWTH$ . هذا ويتجلى لنا بأن متغيرة النمو السكاني  $GPOP$  أنها غير مهمة في معادلات الانحدارات الثلاثة الأولى (1)، (2) و(3)، كما أنها لا تظهر في معادلة الانحدار (4) وهذا دون التأثير على الاستنتاجات الرئيسية.

### V. الخاتمة:

سعت هذه الورقة إلى الفصل في تأثير أحد أهم المحددات الرئيسية للنمو والتنمية في المؤسسات، على الفوارق الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي بين البلدان. توافقت نتائج هذه الدراسة مع الأهداف المسطرة، حيث أثبتت أن التحسينات في الهيكل المؤسساتي لها دور كبير وفعال في جذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي. إن استخدامنا لطرق التحليل الوصفي وكذا طرق التحليل القياسي القائمة على استخدام مجموعة من مؤشرات النوعية المؤسساتية، حجم الاستثمار، والانفتاح التجاري وإدراجها في نموذج النمو النيوكلاسيكي ل  $MRW$  (1992) خلال الفترة 1996-2015، ساهم في إثبات الارتباط المعنوي والإيجابي للنوعية الجيدة للمؤسسات والحوكمة مع نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والاستثمار (نفس الأثر سجل في حالة تحليل آثار الانفتاح التجاري على الاستثمار والنمو). كما بينت الدراسة الوصفية أن النمو الضعيف المسجل الذي تتمتع به الجزائر خلال فترة الدراسة، سببه النوعية الرديئة لمؤسساتها والحوكمة غير الرشيدة.

### المراجع:

Acemoglu Daron, Johnson Simon and Robinson James (2001): " The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation", The American Economic Review, Vol. 91, No. 5, American Economic Association, PP. 1396-1401.

نوعية المؤسسات وفعاليتها في جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي -دراسة تطبيقية لعينة من الدول، (ص ص: 1-11)

- Acemoglu Daron, Johnson Simon and Robinson James (2005) : "**Institutions as a Fundamental Cause of Long-Run Growth**", Handbook of economic Growth, Volume 1A, Elsevier BV, PP.386-472.
- Acemoglu Daron (2008) : "**Introduction to Modern Economic Growth**", Chapter 1: "**Economic Growth and Economic Development: The Questions**", Princeton University Press, PP.03-25.
- Acemoglu Daron and Robinson James (2008) : "**The Role of Institutions in Growth and Development**", Working Paper No.10, The International Bank For Reconstruction And Development , The World Bank.
- Aron Janine (2000) : "**Growth and Institutions: A Review of the Evidence**", The World Bank Research Observer, Vol. 15, No. 1, The International Bank for Reconstruction and Development , The World Bank, PP. 99-135.
- Barro Robert J. (1991) : "**Economic Growth in a Cross Section of Countries**", Quarterly Journal of Economics, Vol. 106, No. 2, The MIT Press, PP. 407-443.
- Barro Robert .J and Sala-i-Martin Xavier (2004) : "**Economic Growth**", 2nd edition, The MIT Press.
- Brada Josef .C, Frensch Richard and Gundlach Erich (2016) : "**Introduction : Openness, Institutions and Long-run Socio-economic Development**", Economic System, Vol.40, Issue.2, Elsevier B.V, PP.195-197.
- Dollar David and Kraay Aart (2003) : "**Institutions, Trade, and Growth: Revisiting the Evidence**", The World Bank.
- Durlauf Steven .N and Johnson Paul .A and Temple Jonathan .R. W (2004) : "**Growth Econometrics**", Edison Hali (2003) : "**Testing the Links : How Strong are the Links between Institutional Quality and Economic Performance?**", Finance and Development, IMF, PP.35-37.
- Glaeser Edward .L, La Porta Rafael, Lopez-de-Silanes Florencio and Shleifer Andrei (2004) : "**Do Institutions Cause Growth?**", Working Paper 10568, National Bureau of Economic Research, Massachusetts, Cambridge, USA.
- Hall Robert .E and Jones Charles .I (1999) : "**Why do some Countries Produce so Much More Output Per Worker than Others?**", The Quarterly Journal of Economics, Vol. 114, No. 1, The MIT Press, PP. 83-116.
- Islam Roumneen and Montenegro Claudio .E (2002) : "**What Determines the Quality of Institutions?**", Policy Research Working Paper 2764, The World Bank.
- Kaufmann Daniel and Kraay Aart and Mastruzzi Massimo (2010) : "**The Worldwide Governance Indicators : Methodology and Analytical Issues**", Policy Research Working Paper 5430, The World Bank.
- Knack Stephen and Keefer Philip (1995) : "**Institutions and Economic Performance: Cross-Country Tests using Alternative Institutional Measures**", Economics and Politics, Vol. 7, No. 3, Blackwell Publishers, Oxford, USA, PP. 207-227.
- Knack Stephen (2002) : "**Governance and Growth : Measurement and Evidence**", Forum Series on the Role of Institutions in Promoting Economic Growth, IRIS Center, USAID, EGAT/EM.
- MacFarlan Maitland, Edison Hali and Spatafora Nicola (2003) : "**Growth and Institutions**", World Economic Outlook, Chapter 3, IMF, PP.95-128.
- Mauro Paolo (1995) : "**Corruption and Growth**", The Quarterly Journal of Economics, Vol. 110, No. 3, The MIT Press, PP. 681-712.
- Ménard Claude and Shirley Mary.M (2011) : "**The Contribution of Douglass North to New Institutional Economics**", Cambridge University Press , Cambridge, HAL archives ouvertes.
- North Douglass.C (1990) : "**Institutions, Institutional Change and Economic Performance**", Cambridge university Press, New York, USA.
- North Douglass.C (1991) : "**Institutions**", The Journal of Economic Perspectives, Vol. 5, No. 1, American Economic Association, PP. 97-112.
- North Douglass.C (1997) : "**The Process of Economic Change**", Working Paper No. 128, World Institute for Development Economics Research.
- North Douglass.C and Thomas Robert Paul (1973) : "**The Rise of the Western World : A New Economic History**", Cambridge University Press, Cambridge, New York, USA.
- Rodrik Dani and Subramanian Arvind and Trebbi Francesco (2002) : "**Institutions Rule : The Primacy of Institutions over Integration and Geography in Economic Development**", Working Paper 02/189, IMF.
- Romer David (2012) : "**Advanced Macroeconomics**", Chapter 4 : "**Cross-Country Income Differences**", 4th edition, McGraw-Hill Companies Inc, New York, USA, PP.150-188.
- Sachs Jeffrey .D (2003) : "**Institutions Matter but not for Everything : The Role of Geography and Resource Endowments in Development shouldn't be Underestimated**", Finance and Development, IMF, PP.38-41.
- Vijayaraghavan Maya and Ward William .A (2005) : "**Institutions and Economic Growth Empirical Evidence from a Cross-National Analysis**", NBER Working Paper No. 001302, Center for International Trade.

الملاحق:

الملحق 1: قائمة دول العينة

اقتصاديات الدخل العالي High Income Economies	اقتصاديات الدخل المتوسط Middle Income Economies
---	--

نوعية المؤسسات وفعاليتها في جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي - دراسة تطبيقية لعينة من الدول، (ص ص: 11-1)

(33 بلد)	(32 بلد)
Australia – Austria - Barbados – Cyprus – Denmark – Finland – France – Germany – Greece – Hungary – Iceland – Ireland- Israel – Italy – Japan – Korea, Rep – Latvia – Lithuania – Luxembourg – Netherlands – New Zealand – Norway – Poland – Portugal – Seychelles – Slovak Republic- Slovenia – Spain – Sweden – Switzerland – United Kingdom – United States – Uruguay	Albania - Algeria – Bangladesh - Bolivia – Bulgaria - Cameroon – Colombia – Costa Rica – Dominican Republic – Egypt, Arab Rep.- El Salvador – Georgia- Ghana – Guatemala – India – Indonesia – Iran, Islamic Rep – Jamaica – Jordan – Malaysia – Mauritania- Mexico- Morocco – Paraguay – Peru- Romania – Russian Federation – South Africa – Thailand- Tunisia – Turkey – Ukraine

المصدر: إعداد الباحث بناء على تصنيف البنك الدولي لسنة 2016

الملحق 2: تقسيم البلدان حسب المناطق الجغرافية

MENA (Middle East and North Africa)	ECA (Europe and Central Asia)	EAP (East Asia and Pacific)	OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development)
Algeria - Egypt Arab Rep. - Iran, Islamic Rep - Jordan - Morocco - Tunisia - Israel	Albania – Bulgaria – Georgia - Romania – Russian Federation- Turkey – Ukraine- Austria - Cyprus- Denmark – Finland – France – Germany – Greece - Hungary – Iceland – Ireland- Italy- Latvia - Lithuania Luxembourg- Netherlands – Norway – Poland – Portugal Slovak Republic- Slovenia – Spain- Sweden – Switzerland – United Kingdom	Indonesia – Malaysia -Thailand- Australia – Japan - Korea, Rep – New Zealand	Australia – Austria - Mexico - Barbados – Cyprus – Denmark – Finland – France – Germany – Greece – Hungary – Iceland – Ireland- Israel – Italy – Japan – Korea, Rep – Latvia – Luxembourg – Netherlands – New Zealand – Norway – Poland – Portugal –Slovak Republic- Slovenia – Spain – Sweden – Switzerland – United Kingdom – United States
LAC (Latin America and the Caribbean)	SASIA (South Asia)	SUBS (Sub-Saharan Africa)	NAM (North America)
Bolivia - Colombia - Costa Rica - Dominican Republic- El Salvador- Guatemala – Jamaica – Mexico- Paraguay – Peru- Barbados - Uruguay	Bangladesh India	Cameroon - Ghana – Mauritania - South Africa - Seychelles	United States

المصدر: إعداد الباحث بناء على تصنيف البنك الدولي لسنة 2016

الملحق 3: وصف متغيرات الدراسة

رمز المتغيرة	وصف المتغيرة	المصدر
GROWTH	متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام المقاس بقاعدة تكافؤ القدرة الشرائية وبالأسعار الثابتة العالمية (سنة الأساس 2011) خلال الفترة 1996-2015	(WDI 2016)
LPCGDP96	لوغاريتم المستوى الابتدائي للدخل أو لوغاريتم الناتج الحقيقي بالأسعار الثابتة العالمية 2011	(WDI 2016)
LENRL96	لوغاريتم المستوى الابتدائي لرأس المال البشري مقاسا بمعدل التعليم في الطور الثانوي	(WDI 2016)
GPOP	متوسط معدل النمو السكاني للفترة 1996 – 2015	(WDI 2016)
LINV	متوسط لوغاريتم حجم الاستثمار أو التراكم الخام لرأس المال الثابت (نسبة %) من الناتج الداخلي الخام للفترة 1996-2015	(WDI 2016)

نوعية المؤسسات وفعاليتها في جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي -دراسة تطبيقية لعينة من الدول، (ص ص: 1-11)

(WDI 2016)	الانفتاح التجاري والذي يعرف على أنه نسبة حجم التجارة (مجموع صادرات و واردات السلع والخدمات) للناتج الداخلي الخام	OPN
(WGI 2016)	المؤشر العام للنوعية المؤسساتية والذي يمثل المتوسط البسيط للمعايير الستة التالية: فاعلية الحكومة، سيادة القانون، نوعية النظام، الاستقرار السياسي وغياب العنف، مراقبة الفساد، الصوت والمساءلة تتراوح قيمة هذا المؤشر (حتى المعايير المشككة له) بين 2.5 و -2.5 حيث توافق القيمة 2.5 أعلى أداء للمؤسسات بين القيمة -2.5 أضعف أداء للمؤسسات	INST
(WGI 2016)	مؤشر مراقبة الفساد والذي يرصد مدى استغلال القوى العامة في تحقيق أهداف خاصة على حساب المصلحة العامة للمجتمع	CCOR
(WGI 2016)	مؤشر فاعلية الحكومة والذي يقيس نوعية ما تقدمه الحكومة من خدمات عامة وخدمات مدنية، نوعية السياسات المصاغة والقدرة على تنفيذ هذه الأخيرة، مصداقية الوعود الحكومية فيما يتعلق بالسياسات الموضوعة وكذا درجة استقلاليتها عن الضغوطات السياسية	GEFF
(WGI 2016)	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والذي يقيس احتمال احتلال استقرار الحكومات جراء أعمال العنف، الانقلابات السياسية والأعمال الإرهابية	PAV
(WGI 2016)	مؤشر نوعية النظام والذي يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات الهادفة والسليمة وكذا نوعية الأنظمة التي تسمح بتنمية القطاع الخاص والاستثمار فيه.	REGQ
(WGI 2016)	مؤشر سيادة القانون والذي يقيس ثقة الأعوان في قوانين المجتمع وبشكل خاص في نوعية العقود المبرمة، حماية حقوق الملكية، دور الشرطة والبرلمان في محاربة العنف والجريمة	RLAW
(WGI 2016)	إبداء الرأي والمساءلة والذي يعكس قدرة مواطني البلد على اختيار حكوماتهم، أي ما يشمل حريتهم في التعبير، حريتهم في المشاركة وحرية الإعلام	VACC

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى قاعدة البنك الدولي لمؤشرات التنمية العالمية ومؤشرات الحوكمة لسنة 2016

الملحق 4: أداء المؤسسات حسب المناطق الجغرافية والتكتلات الاقتصادية (متوسطات الفترة 1996-2015)

Country/region	Number of Countries	CCOR	GEFF	PAV	REGQ	RLAW	VACC
OECD	29	1,35	1,38	0,78	1,28	1,24	1,21
Europe and Central Asia	31	0,93	1,01	0,59	1,01	0,91	0,96
East Asia and Pacific	7	0,75	0,97	0,28	0,82	0,54	0,56
Middle East and North Africa	7	-0,11	0,00	-0,73	-0,24	-0,07	-0,66
Sub-Saharan Africa	5	-0,19	-0,14	-0,07	-0,29	-0,31	-0,19
Latin America and the Caribbean	12	-0,15	-0,06	-0,24	0,16	-0,33	0,25

المصدر: حسابات الباحث انطلاقا من بيانات البنك الدولي (WGI 2016)

الملحق 5: أداء النمو الاقتصادي، المؤسسات، الاستثمار والانفتاح التجاري في كل بلد/مجموعة أو إقليم (متوسطات الفترة

2015-1996)

Country/Group or region	Number of Countries	GROWTH (%)	INST	INV (%)	OPN (%)
Algeria	1	0,85	-0,89	27,82	63,36
Egypt, Arab Rep.	1	1,02	-0,52	17,67	48,00
Jorden	1	0,79	0,00	24,57	121,45
Germany	1	0,61	1,52	20,62	69,76
Denmark	1	0,37	1,85	20,59	88,81
Japan	1	0,25	1,17	23,09	27,04

نوعية المؤسسات وفعاليتها في جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي -دراسة تطبيقية لعينة من الدول، (ص ص: 1-11)

United States	1	0,63	1,34	20,94	26,09
Middle Income Economies	32	1,11	-0,32	22,73	73,80
High Income Economies	33	0,86	1,19	12,35	91,34
OECD	29	0,81	1,22	22,48	87,29
Europe and Central Asia	31	1,04	0,91	22,23	94,78
East Asia and Pacific	7	0,89	0,66	25,66	81,13
Middle East and North Africa	7	0,92	-0,29	24,53	72,66
Sub-Saharan Africa	5	0,84	-0,20	24,60	90,08
Latin America and the Caribbean	12	0,85	-0,07	18,86	67,48

المصدر: حسابات الباحث انطلاقاً من بيانات البنك الدولي (WDI 2016 and WGI 2016)

الملحق 6: نتائج تقدير انحدارات النمو، المتغيرة التابعة: **Growth** معدل نمو نصيب الفرد من الناتج خلال الفترة 1996-

2015.

Dependent Variable : Growth rate of per capita GDP, 1996-2015

Vble/EQ	(1)	(2)	(3)	(4)
<b>Constant</b>	0.0702 (0.0224)	0.1338 (0.0004)	0.1125 (0.0009)	0.1255 (0.0001)
<b>LPCGDP96</b>	-0.0168 (0.0011)	-0.0273 (0.0000)	-0.0260 (0.0000)	-0.0257 (0.0000)
<b>LENRL96</b>	-0.0073 (0.5820)	-0.0302 (0.0364)	-0.0136 (0.3163)	-0.0292 (0.0379)
<b>GPOP</b>	-0.0763 (0.7875)	0.1341 (0.6030)	(-0.0213) (0.9269)	-
<b>LINV</b>	0.0203 (0.1458)	0.0355 (0.0105)	0.0218 (0.0873)	0.0354 (0.0095)
<b>INST</b>	-	0.0066 (0.0052)	0.0049 (0.0202)	0.0063 (0.0049)
<b>OPN</b>	-	-	3.27E-05 (0.0071)	-
<b><math>\bar{R}^2</math></b>	0.52	0.63	0.71	0.64
<b>F</b>	9.50 (0.0000)	11.81 (0.0000)	14.15 (0.0000)	15.10 (0.0000)
<b>N.R<sup>2</sup></b>	18.02 (0.2056)	25.65 (0.1774)	29.65 (0.3298)	18.20 (0.1977)

المصدر: حسابات الباحث

ملاحظة: القيم الموجودة بين قوسين تتعلق بالاحتمال المرافق P\_Value للإحصائية t\_student،  $\bar{R}^2$  يمثل معامل التحديد المصحح، وهي إحصائية Fisher، بينما N.R<sup>2</sup> فتمثل إحصائية White التي تدرس فرضية غياب مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء.